# القسم الثاني:
# عدالة النوع الاجتماعي في السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية

## 2.2 حقوق النساء المرتبطة بالمساواة في المواطنة

### 2.2.1 تحولات دور النساء كناشطات منذ انطلاق الانتفاضات العربية

ظهرت النساء بقوة كمشاركات في الانتفاضات العربية إبان عام 2011. ومشاركة النساء في المظاهرات عبر أنحاء المنطقة أصبحت نقطة خلافية متكررة، إذ تتصادم السرديات الخاصة بالحرية مع وقائع التحرش الجنسي الجماعي وبالأماكن العامة.[36]

في أعقاب هذه الانتفاضات، أثيرت شواغل حول ردة الفعل السلبية على حقوق النساء، وتشمل الحقوق التي قدمتها النظم السابقة. لكن تستمر الناشطية النسائية في البلدان المعرضة لتغيرات سياسية غير مسبوقة، ولا يزال حراك النساء السياسي والاجتماعي ملحوظاً في سياق الاحتجاجات التي جدت في عام 2019 في كل من الجزائر ولبنان والسودان.

### 2.2.2 مطالبات النساء بالمساواة في المواطنة

في هذا السياق، دأبت منظمات حقوق المرأة على المطالبة بكفالة حق النساء والفتيات في التمتع بالمساواة الكاملة في المواطنة، في المجتمعات العربية المعاصرة. إن عدالة النوع الاجتماعي هي عملية يتم بموجبها الاعتراف بالنساء كمواطنات لهن نفس الحريات والحقوق في المنظومة الاجتماعية والسياسية. والمواطنة في الدولة الحديثة تشتمل على الشراكة بين مواطنين أحرار ومتساوين، لديهم نفس الحقوق الفردية تحت مظلة دساتير وطنية وبالشكل الذي يحدده القانون. يعتبر مفهوم التمتع بحقوق المواطنة بشكل كامل ومتساوي مفهوم منحاز إلى مبادئ وقيم المساواة من المنظور الأخلاقي، كما ورد في جميع الديانات الكبرى، وكما جاء في معايير حقوق الإنسان العالمية.[37]

وتعتبر قوانين الزواج والطلاق والحضانة والميراث والجنسية والعمل أساسية لضمان المساواة في حقوق المواطنة، إذ أن المشترك بينها قضايا الاستقلالية القانونية للنساء. والأمر نفسه يسري على الحقوق السياسية، فالمواطنة تشتمل على الأقل على ثلاثة مفاهيم متصلة ببعضها: حقوق الجنسية (مثل الهوية الوطنية والحق في جواز سفر)، والحقوق الفردية الأساسية (مثل الحق في الزواج والطلاق والحضانة والوصاية على الأطفال) والحقوق السياسية (مثل الحق في التصويت أو استحقاق الترشح لمنصب حكومي).[38] تاريخياً، كانت حقوق المواطنة امتياز خاص – نسبياً – للمواطنين الذكور بالدول العربية، مع توفر حقوق شخصية أكبر للرجال مقارنة بالنساء، في كافة المجالات الأساسية المذكورة.

يجب فهم مفهوم المواطنة الآخذ في التطور بمنطقة الدول العربية في سياق تعريف الدور الذي لعبته علاقات القرابة الأبوية في الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمعات العربية. فالثقافات العربية تقدّر العائلة الممتدة من جانب الأب، وتعتبر العائلة

36. انظر:
The Project on Middle East Political Science (POMEPS), *Women and Gender in Middle East Politics* (Washington DC, POMEPS, 2016).

37. انظر على سبيل المثال:
Musawah, *Musawah Vision for the Family* (Musawah, 2016), p. 7.

38. انظر:
M. Charrad, "Unequal citizenship: Issues of gender justice in the Middle East and North Africa", in: M. Mukhopadhyay and N. Singh (eds.), *Gender Justice, Citizenship and Development* (New Delhi and Ottawa, Zubaan and IDRC, 2007), p. 233ff; W. Jansen, Review of S. Joseph (ed.) Gender and Citizenship in the Middle East, Bibliotheca Orientalis, LXII (3-4)(2005) 378-383; S. Joseph, *Gender and citizenship in the Middle East* (Syracuse, NY, Syracuse University Press, 2005).

الممتدة مجموعة قرابة كبيرة مبنية على علاقات قوية تربط بين الأقارب الذكور الذين بينهم صلة دم. وفي هذا البنيان، من التقليدي والمألوف تاريخياً أن يرعى الأقارب الذكور قريباتهن ويقوموا بحمايتهن. تقدم العائلة الممتدة على الخط الأبوي للنساء والأطفال الرعاية والأمن والهوية. لكن النساء كن خاضعات للرجال داخل هذه البنى: "ما أدى إلى الحد كثيراً من استقلالية النساء الشخصية، مع نزوع صلات القرابة إلى فرض الاختيارات على الرجال وعلى النساء، بحسب الأفضل للعائلة ككل، مع وجود قدر أكبر من التسلط تعاني منه النساء تحديداً".[39]

لقد عززت القوانين المعاصرة من بنى القوة الذكورية هذه التي تدور حول العائلة.[40] مثال على هذا هو قدرة الأب على نقل الجنسية لأبنائه تلقائياً لدى ولادتهم، وهو الحق الذي ما زالت النساء محرومات منه في عدد من الدول العربية (انظر القسم 3.3.2).

## 2.2.3 المشاركة السياسية للمرأة

لا يزال تمثيل النساء في الهيئات التشريعية بمنطقة الدول العربية من بين المعدلات الأدنى في العالم، إذ بلغ 18 بالمئة في 2018، مقارنة بـ 24 بالمئة على مستوى العالم.[41] هذا رغم أن النساء حصلن على الحق في التصويت والمشاركة في الانتخابات بدول عربية كثيرة في أواسط القرن العشرين.[42] إل أن النساء في دول الخليج حصلن مؤخراً على هذه الحقوق، بقيادة سلطنة عمان التي كانت أول دولة بالخليج تسمح للنساء بالحق في التصويت والترشح للانتخابات البرلمانية في عام 1994. ثم سمحت السعودية للنساء بالتصويت والمشاركة في الانتخابات البلدية في عام 2015.[43] على أن هذا يمثل تحسناً كبيراً مقارنة بنسبة 11 بالمئة في عام 2011. وهذا يرجع أيضاً إلى التباين والاختلاف عبر المنطقة.

حاولت دول قليلة تجسير الفجوة بين الجنسين في المجال السياسي عن طريق فرض آليات دستورية وانتخابية (كما في الجزائر والعراق والسودان وتونس)، أو قرارات تنفيذية (كما في السعودية حيث صدر أمر ملكي بفرض كوتا 20 بالمئة لصالح مشاركة النساء في مجلس الشورى، في عام 2012).[44] لكن تستمر العديد من الدول العربية في التخلف عن الركب، وفي بعضها ما يعد من بين أقل نسب مشاركة النساء في المجالس التشريعية الوطنية، مقارنة بالمستوى العالمي (مثل الكويت واليمن).

تم ذكر محدودية المشاركة السياسية للمرأة من ضمن العوامل المؤدية إلى اشتعال الانتفاضات في عام 2011 ببعض الدول العربية.[45] بالنسبة إلى الغالبية العظمى من النساء، فإن تزايد توفر المعرفة لم يحقق بعد تحسناً كبيراً في قوى صناعة القرار القادرة على تشكيل حياتهن ومستقبل دولهنّ.

39. انظر:
M. Charrad, "Unequal citizenship: Issues of gender justice in the Middle East and North Africa" (2007), p. 237.

40. السابق.

41. انظر:
Inter-Parliamentary Union (IPU), *Women in Parliament in 2018: The Year in Review* (Geneva, IPU, 2019).

42. انظر:
M. Shalaby, "Women's Representation in the Middle East and North Africa", *Oxford Bibliographies,* 25 October 2018.

43. انظر:
Hatoon al-Fassi, "Is female suffrage in the Gulf important?" (London School of Economics Middle East Centre, 2017).

44. انظر:
Kingdom of Saudi Arabia, Shura Council Law, Royal Decree no. A/91 (1992) as amended by Royal Decree no. A/44 of 29/2/1434 H (2013).

45. انظر:
E. Arampatzi, M. Burger, E. Ianchovichina, T. Röhricht, R. Veenhoven, *Unhappy Development: Dissatisfaction with Life on the Eve of the Arab Spring, Policy Research Working Paper 7488* (Washington DC, World Bank, 2015).